



يوم : 2026/01/13

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس الاقتصاد النقدي

الجواب الأول: (5 نقاط)

الإجابة بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد.

العبارة	ص/خ	تصحيح الخطأ
ينص قانون جريشام على أن النقود الجيدة أكثر تداولاً من النقود الرديئة في السوق.	خطأ	ينص قانون جريشام على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.
تتسم أدوات السوق النقدي بانخفاض درجة سيولتها ومخاطرها.	خطأ	تتسم أدوات السوق النقدي بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض درجة مخاطرها.
التعبير عن الأسعار بوحدة نقدية يعتمد على وظيفة النقود كمستودع للقيمة	خطأ	التعبير عن الأسعار بوحدة نقدية يعتمد على وظيفة النقود كمقياس للقيمة.
المجموع النقدي M_1 أقل المجمعات النقدية سيولة.	خطأ	المجموع النقدي M_1 أكثر المجمعات النقدية سيولة.
تستخدم السياسة النقدية التوسعية لمواجهة التضخم المرتفع	خطأ	تستخدم السياسة النقدية التوسعية لمواجهة الركود وزيادة النشاط الاقتصادي

الجواب الثاني: (04 نقاط)

المقصود بما يلي:

1. النقود المساعدة: هي النقود التي تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (برونز مثلاً) تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة.
2. المتاحات النقدية: عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تتصف بالسيولة التامة.
3. مقابلات الكتلة النقدية: هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي.
4. نظام الصرف بالذهب: يعني ربط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية يمكن تحويلها إلى ذهب.
5. النظام النقدي نظام تاريخي: يعني أن النظام النقدي يولد من خلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في فترة زمنية معينة ويتطور بتطور تلك الظروف

الجواب الثالث: (06 نقاط)

تتمثل شروط تطبيق نظام المسكوكات الذهبية فيما يلي:

- تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن وعتار معينين؛
 - ورتوب توافر الحرية الكاملة لسك الذهب في دار السك الوطنية بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات؛
 - حرية الصهر: أي ضرورة توافر الحرية الكاملة أيضا لصهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك. فيجب أن يكون هناك حرية لسك وصهر الذهب، وذلك لتحقيق التعادل بين السعر السوقي للذهب أي سعره كسبيكة مع سعره القانوني أي سعره في شكل مسكوكات.
 - ضرورة توافر الحرية الكاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب؛
 - ضرورة توافر حرية استيراد الذهب وتصديره، وهذا ضروري لضمان تعادل سعر الذهب في الأسواق الخارجية مع سعره في السوق الداخلية.
- وقد تم التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية بسبب زيادة النفقات المرتبطة بها، وحاجة الدول للنقود الذهبية ومحدودية عرضها.

الجواب الرابع: (4 نقاط)

تأثير كل من سياسة السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي القانوني التي يتبعها البنك المركزي على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية:

1. سياسة السوق المفتوحة: في حالة السياسة النقدية الانكماشية يدخل البنك المركزي بائعا لبعض السندات والأوراق المالية الحكومية، والهدف من ذلك هو تحويلها إلى أصول نقدية، أي يمتص قيمتها النقدية القانونية من السوق، ويؤثر بالتالي على النقدية (تخفيض السيولة النقدية) وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك التجارية، وبالتالي التقليل من قدرتها على خلق الائتمان، والعكس في حالة دخول البنك المركزي مشتريا لبعض السندات والأوراق المالية الحكومية، فهذا يؤدي إلى زيادة سيولة السوق النقدية، وتصبح إمكانيات هذا السوق أكثر سعة في منح القروض وخلق الائتمان. وهذا يعني إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية؛
2. سياسة الاحتياطي القانوني: في حالة السياسة النقدية الانكماشية يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشا اقتصاديا؛

بالتوفيق